رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة تتحدث لـ (14 أكتوبر):

تحديد سن الزواج بـ 17 سنة حاجة ملحة للحد من وفيات الأمهات

هناك جهات عديدة كان لها دور في تحقيق هذا الحق

أقر مجلس النواب نهاية الأسبوع الماضي قانون الأحوال الشخصية الذي حدد سن الزواج بـ 17 سنة، وقد رحبت العديد من الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والعديد من الشخصيات الاجتماعية والقانونية بإقرار هذا القانون واعتبرته إنجازٌ كبيراً للمرأة اليمنية وانتصاراً لحق من حقوقها المشروعة.

صحيفة 14 أكتوبر التقت الأخت رشيدة الهمداني رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة وأجرت معها هذا اللقاء الذي حاولنا من خلاله تسليط الضوء على ردود الفعل تجاه إقرار هذا القانون خصوصاً وأن اللجنة الوطنية للمرأة هي الجهة التي كان لها الدور الأكبر في مسيرة إنجاز هذا القانون وإخراجه إلى النور.. وإلى التفاصيل:-

أجرى اللقاء/ بشير الحزمي

على المجتمع أن يناصر تحديد سن الزواج وأن لايخضعه البعض للتسييس

كيفية تثمنون في اللجنة الوطنية للمرأة إقرار البرلمان لقانون الأحوال الشخصية الذي حدد سن الزواج بـ 17 سنة وأهمية تطبيقه؟

- إن المادة القانونية المتعلقة بتحديد سن الزواج ليست جديدة على بلادنا فقد كانت موجودة في السابق ولكن تم إلغاؤها والآن أعيدت إلى مكانها الطبيعي فهي ليست جديدة، فلا يفكر أي شخص أن هذا الموضوع مبتكر أو وراءه منظمات دولية أو غيرها ولكن هذه مادة وجدت في قانون سابق في يمن الوحدة وقد تم إعادته وهذا ما يجب أن نذكره هنا بأن هذه المادة هي ليست مستحدثه وليست جديدة إنما أعيدت إلى مكانها الطبيعي.

وأعتقد أن مجلس النواب باتخاذه هذه الخطوة أولاً نتيجة وفيات الأمهات بشكل كبير نتيجة زواجهن في سن مبكر قبل اكتمال نموهن الجسماني، فلا بد أن نحرص على بناتنا اللآتى هن بنات اليمن ويعول عليهن مستقبل كبير.

وطبعاً نحن كلجنة وطنية للمرأة طالبنا أن يحدد سن الزواج بـ 18 سنة لأن سن 18هو السن الذي تتخرج فيه الفتاة والفتى من الثانوية العامة على الأقل تكون الفتاة قد حصلت على تحصيل علمي وتستطيع أن تواجه به مشاكل الحياة والتغلب عليها والحاجة الوحيدة التي طرأ فيه هو الزيادة من 15 سنة في المادة السابقة إلى الـ 17 سنة وهذه الـ 17 سنة على الأقل تمنح الفتاة فرصة أن تتعلم إلى مستوى أقل وهذا أولاً لنا كيمن لأن الدول الإسلامية والعربية قاطبة لديها سن محدد في القانون للزواج، فكنا نحن في اليمن الوحيدين خارج الحلبة والآن أصبحنا داخلها، وبالتالي فأنه لا جديد في الموضوع، وإنما كان قد تأخر هذا الموضوع وأخذ بحث وتداولاً كبيراً جداً حيث مضى عليه أكثر من ثلاث سنوات حتى تم إقراره، وأنا سعيده أنه تحقق لنا هذا الحق.

خطوات كثيرة لإنجاز القانون

هل لكم أن تلخصوا لنا مجمل الخطوات التي قطعتها اللجنة طوال الفترة السابقة للخروج بهذا القانون؟

- ما قامت به اللجنة الوطنية للمرأة من خطوات طوال الفترة الماضية لإنجاز هذا القانون كانت كثيرة ومتشعبة ولم نكن في اللجنة الوطنية للمرأة الوحيدين الذين قاموا بهذه الخطوات وإنما هناك جهات عديدة كان لها دور معنا في تحقيق ذلك ومنها وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة حقوق الإنسان والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة ومنظمات المجتمع المدني وعلى رأسهم إتحاد نساء اليمن الذين بذلوا جهوداً كبيرة، ولكن هذه المادة التي أقرت في هذا القانون كانت اللجنة الوطنية للمرأة تتابعها بقوة وسبق لجهات وتجمعات عديدة أن قدموا هذه المادة ولكن لم تكن هناك متابعة حثيثة، فعندما كانت المتابعة الحثيثة موجودة وصلنا إلى تحقيق ما نصبو إليه وهي إحقاق هذه المادة، وقد قمنا بدراسة شرعية وأحضرنا لمجلس النواب سنوات الزواج المعتمدة في كل الدول العربية حتى يستأنسوا ويسترشدوا فيها، وهذه كانت إحدى الأسباب التي اقتنعوا بها أنه لابد من إضافة إلى ذلك كان هناك اقتناع من الجميع تقريباً وللأسف كانت هناك بعض الأحوال التي تطلق هنا وهناك وتحاول أن تحول دون إحقاق هذا الحق وإنشاء الله تقتنع مع مرور الأيام.

حاجة ملحة لتحديد سن الزواج

رشيدة الهمداني

بعد أن تعالت بعض الأصوات المنددة بإقرار هذا القانون أعتقد أن ما يهم القارئ معرفته هنا هو موقف الشرع من تحديد سن الزواج بـ 17 سنة وهل أن هذا الأمر يتنافى مع الشرع أم أنه بني على أساس شرعي؟

- إن تحديد سن الزواج بـ 17 سنة لا يتنافى مع الشرع ونحن لا نعتقد كلجنة وطنية للمرأة أو كمجلس نواب أو كساسة وقيادة يمنية أنها ستضع أي مادة تخالف الشرع فلا هم ولا نحن نقبل بهذا الأمر.

ونحن وضعنا هذا السن للزواج أولاً للحاجة الملحة وبالتالي الحاجة جاءت لأن بناتنا يمتن وبناتنا تنتهك أجسامهن وحياتهن ويتعرضن لمخاطر عديدة نتيجة هذا الأمر، وعلى الأقل لأبد أننا نحترم الطفولة لتأخذ مداها ونحترم المراهقة وسن المراهقة والبلوغ وليأخذ مداه وربنا سبحانه وتعالى قد أعطى للطفولة حقها.

وطبعاً نحن في اللجنة الوطنية للمرأة عقدنا أكثر من لقاء مع مجلس النواب والشورى ومع وزارات عديدة ومسؤولين كبار لإقناعهم بهذا الموضوع وتتحاور حوله ويصل الجميع إلى قناعة أن هذا حق قانوني وحق يكفل للفتاة شرعيتها وحقوقها.

خطوات لاحقة

ما هي أبرز الخطوات اللاحقة حتى ينفذ القانون على أرض الواقع؟

- أن أبرز الخطوات اللاحقة بعد أن تم إقرار مواد هذا القانون هو نشر هذا القانون والتعريف به على نطاق واسع في كافة المحافظات على مستوى الحضر والريف وسيتم عقد لقاءات تلفزيونية وإذاعية حول هذا الموضوع وكيف تم تنفيذها، وهناك لقاءات موسعة ستكون مع وزارة العدل للتأكد من أن القضاة سيلتزمون بهذه المادة ونسعى أيضاً أن تحصل الفتاة على شهادة ميلاد حتى تثبت سنها، وهناك جهود حثيثة من قبل الجهات المعنية لإصدار شهادات الميلاد للفتيات والفتيان بصورة عامة للمواطنين اليمنيين وهي طبعاً شهادة مجانية ولا يوجد أي إشكالية حولها ومن ثم نأمل من المجتمع المدني أن يكون حاضراً للتأكد من تنفيذ هذا القانون لمصلحة البلاد.

وطبعاً هذا سيساعد على الحد من الزواج المبكر ومحاربة الزواج المبكر سيساعد من تخفيف الولادات وبالتالي تخفيف النمو السكاني وهذا بالتأكيد سيكون له أثر إيجابي إضافة إلى الأثر الإيجابي المتعلق بالتعليم حيث سيكون هناك فرص للفتيات ليتسلحن بالعلم أكثر وتكون الفتاة ناضجة حتى أنها تدخل في تكوين أسرة.

وطبعاً هناك أكثر من عنصر يتعلق بالفائدة المرجوة من إصدار هذا القانون.

عوامل سارعت بالدفع لإقرار القانون

باعتقادك هل كان لبعض القصص المأساوية كتزويج الصغيرات والتي برزت على الساحة اليمنية الأثر في الإسراع من قبل البرلمان لإقرار هذا القانون؟

- نحن في اللجنة خاطبنا عدداً من أعضاء مجلس النواب وكان الأثر واضحاً بأنهم تأثروا من الحالات التي ظهرت على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بأنه أصبح ينظر لليمن بأنها تنتهك اتفاقية الطفولة التي نحن موقعون عليها ومن هنا أقول رفقاً بالنساء وأقول هناك اتفاقيات تم التوقيع عليها، فإما أننا نوقع ونلتزم بما وقعنا عليه أو أننا نمتنع ولا نطبق شيئاً وطالما أننا شركاء في هذه الاتفاقية فلابد أننا نحترمها ونطبقها على أرض الواقع.

تسييس كل القضايا

كيف تردون على من يحاول تسييس هذا الموضوع وتوظيفه لأغراض معروفة؟

- مع الأسف نجد التسييس في كل القضايا الآن خاصة ونحن على أعتاب الانتخابات لكن أعتقد أن الفتيات هن اللاتي يمكن أن يقلن قولهن ويظهرن أن هذه المادة جاءت في صالحهن لأن هناك رغبة لهن في مواصلة التعليم أولاً ولنضج أفكارهن وتحمل أعباء مسؤولية البيت، أعتقد أن الآباء والأمهات بما يعني الأسرة والمجتمع هم من يفترض أن يناصروا هذا الاتجاه أما الأصوات التي ترتفع هنا أو هناك تنادى أو تسييس الموضوع فأجزم أنها ستنشل لأنه لم نأت بشيء جديد فالقانون موجود من السابق.

كلمة آخيرة

هل من كلمة أخيرة تودين قولها في ختام حديثك معنا؟

- أشكر مجلس النواب وأعضاء مجلس النواب الذين ساندوا هذه المادة بإظهارها وإقرارها وهناك طبعاً وزير العدل ووزيرة الشؤون الاجتماعية التي كانت تسند أو تتجه في هذا الجانب إضافة إلى أنها مسؤولة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة وهناك أيضاً المجتمع المدني وهناك الكثير من المنتمين للتجمع اليمني للإصلاح الذين ساندونا في هذا التوجه والشكر الجزيل لهم وأستطيع القول الآن إن المرأة الحمد لله تحصلت على بعض حقوقها المسلوبة فهنيئاً لها بهذا الإنجاز ونتمنى أن يظهر أثره على المدى القريب حتى يندم من قام ضد هذا القانون أو المادة.

من تجارب الدول في مجال العمل السكاني

التحول السكاني في دولة الإمارات العربية المتحدة

أمين عبدالله إبراهيم

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى دول منطقة الخليج التي شهدت نمواً وتطوراً مرتفعاً في حجم سكانها نتيجة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وقد أثر اكتشاف البترول في هذه الدولة خلال ستينيات القرن الماضي - خاصة من الناحية الاقتصادية - على إحداث طفرة في عملية التحضر داخل الدولة، وذلك من أتجاهين، احدهما: يرتبط بالحجم السكاني لهذه الدولة، حيث زادت معدلات النمو السكاني لمواطني الدولة، فضلاً عن فتح باب الهجرة الذي سمح بتدفق أعداد كبيرة من السكان، مما أدى بالتالي إلى تضاعف الحجم السكاني للدولة بصورة لم تحدث من قبل، والشق الآخر يرتبط بتوفر العائدات المالية من النفط والتي ساعدت على التوسع العمراني بصورة كبيرة، مما أثر على اتساع الرقعة العمرانية المسكونة بالإضافة إلى تأثيره على إنشاء المباني المتطورة وإنشاء الخدمات والمرافق اللازمة لهذا النمو العمراني الحديث.

وتفيد مصادر الإدارة المركزية للإحصاء بوزارة الاقتصاد الإماراتية بأن اكتشاف البترول وتدفق الثروة على دولة الإمارات كان من أهم الأسباب التي دفعت الدولة إلى الأخذ بأسباب التقدم، وذلك عن طريق توجيه عائدات البترول إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أدت هذه الاستثمارات بالإضافة إلى الانفاق الحكومي على قطاع الخدمات المختلفة وتنظيم الجهاز الحكومي للدولة - إلى نمو متزايد في جميعه قطاعات النشاطات الاقتصادية وقد كانت احتياجات هذه التنمية من القوى العاملة وعدم كفاية السكان سواء من الناحية العددية أو التخصصية سبباً في حدوث تدفق عمالة وافدة إلى الدولة، اشتملت على عدد كبير من جنسيات متعددة ومستويات متفاوتة من حيث القدرة والمقدرة والتخصص والمستوى العلمي أو المهارة، ونتيجة لاستمرار وتعاظم هذه العمالة سنة بعد أخرى فقد أصبحت نسبة السكان الوافدين تصل إلى أكثر من 79% من جملة السكان في تعداد عام 2005م بينما كانت نسبة هؤلاء السكان الوافدين 63% من إجمالي السكان في تعداد عام 1975م الأمر الذي جعل دولة الإمارات تبدي اهتماماً كبيراً في هذا الجانب من خلال قيامها بوضع سياسة سكانية رشيدة تهدف إلى تنظيم العمالة الوافدة، وربط هذه السياسة باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وحول تطور النمو السكاني، تشير بيانات التعدادات السكانية في دولة الإمارات إلى استمرار الزيادة في أعداد سكان الدولة إلا أن معدل نمو السكان المستوى قد شهد انخفاضا مستمراً منذ الفترة (1980 - 1985م) إلى (1995 - 2005م) حيث بلغ معدل النمو السنوي للسكان 12,5% في الفترة (1975 - 1980م) باعتبار أن هذه الفترة هي بداية التنمية في الدولة التي شهدت تدفقاً ضخماً من الأيدي العاملة الوافدة، ثم واصل هذا المعدل إنخفاضه حتى بلغ 5,7% خلال الفترة (1985 - 1995) ثم إلى 5,3% فيما بين فترة (1995 - 2005م) ويرجع هذا الانخفاض إلى اكتمال معظم مشاريع البنية التحتية، مما أدى إلى تقلص المشاريع الحكومية، بالإضافة إلى ذلك السياسات التي أتبعتها الدولة في استقدام العمالة الوافدة.

كما تشير البيانات أيضاً إلى أن حجم سكان دولة الإمارات قد زاد من (557) ألف نسمة في عام 1975م إلى نحو (4,106,427) نسمة عام 2005م في فترة لم تتجاوز 30 سنة وبنسبة زيادة بلغت (636%).

وفي ما يتعلق بمعدل النمو السكاني للمواطنين الإماراتيين، تفيد البيانات بأنه على الرغم من الزيادة المستمرة في أعداد السكان المواطنين إلا أن معدلهم السنوي بدأ ينخفض تدريجياً خلال سنوات التعداد (1980 - 2005م).

حيث زاد حجم السكان من (183) ألف نسمة في تعداد سنة 1975م إلى حوالي (825) ألف نسمة عام 2005م أي نسبة زيادة بلغت 350%.

وتتفاوت حجم الزيادة بين الفترات التعدادية، حيث كانت أكبر زيادة أضيفت إلى السكان في الفترة الأخيرة (1995 - 2005م) عندما زاد السكان حوالي (238) ألف نسمة وبمعدل نمو سنوي بلغ 3,4% ويرجع انخفاض معدل نمو السكان المواطنين إلى أن المرأة الإماراتية اتجهت إلى إكمال تعليمها الجامعي والخروج إلى سوق العمل، مما أدى إلى تأخر سن الزواج ومن ثم انخفاض معدل الزيادة الطبيعية.

وبخصوص التوزيع السكاني والتركيب العمري والنوعي، تؤكد البيانات على أن هناك تبايناً ظاهراً في توزيع السكان بإمارات الدولة، فإمارتي أبوظبي ودبي تضم أكثر من 66% من إجمالي سكان الدولة عام 2005م بينما تضم باقي إمارات الدولة نحو 33%، أما بالنسبة لتوزيع سكان الحضر والريف أتضح أن نسبة سكان الحضر بلغت أكثر من 82% وبلغت أعلى نسبة للسكان في إمارة دبي حيث تشكل نسبة سكان الحضر أكثر من 98%.

ويتميز السكان المواطنين الإمارات بأنهم صغار السن حيث تتسع قاعدة الهرم السكاني العمري لهم اتساعاً واضحاً نتيجة للأعداد الكبيرة من الأطفال التي تحل على المجتمع عاماً بعد عام، حيث وصلت نسبة الصغار في المجتمع الإماراتي إلى حوالي 38,1% عام 2005م، بينما وصلت نسبة المسنين إلى حوالي 3,9% فقط ويتفق ذلك مع ما هو معروف عن التجديد المستمر لقاعدة الهرم السكاني وما يؤديه من قلة التعمر في قمته،بينما السكان الوافدين بأنهم متوسطي السن تبعاً لتأثير ظاهرة الانتخاب العمري والنوعي للسكان، حيث وصلت نسبة الصغار إلى 15,3% ونسبة متوسطي السن 83,7% بينما نسبة المسنين 1,0% أما التركيب النوعي للسكان المواطنين فهو يختلف حسب الإمارة، حيث تصل نسبة النوع أقصاها في إمارة عجمان وأبوظبي 102,106 ذكراً لكل مائة أنثى على التوالي بينما تصل أدناها في إمارة الشارقة 95 ذكراً لكل مائة أنثى، في حيث تتباين نسبة النوع للسكان الوافدين على مستوى إمارات الدولة حيث ترتفع في إمارة دبي إلى 323 ذكراً لكل مائة أنثى، تليها إمارة الفجيرة 265، ومن ثم إمارة عجمان التي تعتبر هي الأقل في نسبة النوع بواقع 198 ذكراً لكل مائة أنثى، ويعد أرتفاع نسبة النوع في مجتمع الوافدين نتيجة لظاهرة الانتخاب الهجري والذي تؤكد الأدلة في استمرار تعاظم دور الهجرة الوافدين بتياراتها المتدفقة في تغيير النسيج السكاني للإمارات كماً ونوعاً.

التحول الديموغرافي .. الضرورة

د/ فهد محمود الصبري

يواجه العالم العربي مثل غيره من مناطق العالم النامي تحديات المشكلة السكانية ، ويكاد يتفق الأكاديميون والساسة وغيرهم من المعنيين بالقضايا السكانية على أن النمو السكاني المتزايد يضع قيوداً جمة أمام جهود التنمية في البلاد النامية وقد عمق المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والذي عقد في القاهرة عام 1994 هذا الارتباط الوثيق بين قضايا السكان وقضايا التنمية في جوهره وفي عنوانه كما عبر برنامج العمل الذي تبناه المؤتمر عن حقيقة أساسية وهي أن جملة التحديات التي تواجه المجتمعات النامية وعلى رأسها الفقر والبطالة والأمية وتدني مستوى المرأة تساهم كلها في ارتفاع معدل الخصوبة والوفيات وانخفاض الإنتاجية الاقتصادية ويرتبط مفهوم التحول الديموغرافي بالتحولات النوعية الناجمة عن التغيرات الكمية في الخصائص السكانية فالمعروف أن التغيرات الكمية تفضي إلى تحولات كيفية فانخفاض معدلات الوفيات والخصوبة ومن ثم انخفاض معدل النمو السكاني وتباطئه ليصل إلى مستوى الإحلال ، يصل بالسكان إلى مرحلة كيفية هي التحول الديموغرافي الذي يمنح المجتمع فرصة سكانية تسمى(النافذة السكانية) إن التحول الديموغرافي بالمعنى الذي سبق توضيحه ذو علاقة وثيقة بالتنمية الشاملة في المجتمع ، إذ يفتح فرصاً أوسع للعمل والإنتاج والادخار والاستثمار والتنمية الاقتصادية وزيادة معدلات التحضر فضلاً عن نمو الخصائص السكانية التي تنعكس بالإيجاب على المستوى الاجتماعي والثقافي للمجتمع ويؤثر التحول الديموغرافي على التنمية الشاملة من خلال ثلاث عمليات هامة هي : عرض العمل، والادخار ، وتنمية رأس المال البشري .

إذ يؤثر التحول الديموغرافي في حجم عرض العمل على نحو تلقائي ومباشر نتيجة لتزايد أعمار الأطفال ، فيصلون الى سن العمل 64-15 عاماً ويكونون نتيجة لتمكينهم صحياً وتعليمياً ومعرفياً أكثر تهيؤا العمل ، ويؤثر هذا إيجابا في الإعالة ، حيث انخفاض معدلات المعالين مقارنة بالعائلين - المنتجين - ويصاحب هذا زيادة في الإنتاجية والإنتاج ، ويرتبط بهذا التحول ثانياً تمكين المرأة صحياً وتعليمياً فيتناقص حجم أسرتها ومن ثم تتزايد قدراتها ورغباتها للمشاركة في سوق العمل كما يشجع التحول الديموغرافي على النمو الاقتصادي ، من خلال تزايد فرص الادخار وبالتالي وبالتالي تزايد معدلات الاستثمار. فالناس تميل إلى الادخار في المرحلة العمرية مابين 65-40 عاماً حيث يقل إنفاقهم على أبنائهم ويكونون أكثر تحسباً لبلوغهم عمر التقاعد ينعكس انخفاض الخصوبة والوفيات مباشرة على نسبة الطبيعية للسكان حيث تشير إسقاطات الأمم المتحدة (الرابد)(الاحتمال المعتدل) انخفاض هذه المعدلات بصفة أسرع في الدول التي تقدمت فيها عملية التحول الديموغرافي إذ نلاحظ في حالة البلدان التي لا تزال في مراحل بدائية في انخفاض الخصوبة مثل حالة بلادنا ، أن معدل الزيادة السكانية يبقى مستقراً خلال الفترة 2020-2000 ويأخذ في الانخفاض البطيء بعد ذلك ليصل إلى حدود 22% خلال الفترة 2050-2040 ويبقى له شوطاً لبلوغ استقرار الوضع الديموغرافي ، ويختلف نسق هذا الانخفاض في حالة الدول التي تقدمت في مراحل إنخفاض الخصوبة مثل تونس ولبنان حيث ينخفض معدل الزيادة الطبيعية تدريجياً ليصل إلى حدود ال(0) في نهاية النصف الأول من هذا القرن وهي حالة الاستقرار التام للوضع الديموغرافي وتشير نفس الإسقاطات أن معدل الزيادة الطبيعية للسكان ستنخفض الى مادون 1% خلال الفترة 2025-2020 في غالبية الدول العربية التي تقدم فيها التحول الديموغرافي مثل الجزائر والمغرب والبحرين وتونس وقطر لا والإمارات بينما تفوق2% في موريتانيا 3.4% في اليمن.كما ستغير التركيبة العمرية للسكان حيث ترتفع نسبة السكان فيسن العمل -15 59 سنة ونسبة المسنين بينما تنخفض نسبة الأطفال دون 15عاماً وسيبقى لفئة الشباب وزن لأبأس به في كل الدول العربية . ستعيش غالبية الدول العربية فترة رفاهة من الناحية الديموغرافي إذ ستبقى نسبة السكان في سن العمل مرتفعة إلى حدود 2020 أوما بعد ذلك حسب البلد ففي تونس مثلاً سترتفع نسبة السكان في الفترة العمرية 59-15 سنه إلى حد 2020-2015 ثم تأخذ في الانخفاض التدريجي لتصل إلى ما تحت 60% في حدود 2040 بينما يكون ارتفاعها متواصلا إلى حدود2040-2035 في كل من الجزائر أما في اليمن فستواصل هذه النسبة في الارتفاع إلى ما بعد النصف الأول بين النمو السكاني وبين النمو الاقتصادي في بلادنا .. وهذا ما أكده البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية الذي أولى الجانب الصحي والسكاني اهتمام كبير وأكد على تحقيق هذا التوازن الذي أصبح ضرورة وليس خيارنا في اليمن وشجعني على كتابة هذا المقال وما وجدته في برنامج الحكومة لعام 2009م للعمل بجدية من أجل استكمال تطبيق برنامج فخامة الرئيس السابق الذكر والذي يجب أن تكون هذه الأرقام والمؤشرات حاضرة في كل خطوة تخطوها لتحقيق لنتذكر دائما كبر المسئولية والسباق مع الزمن الذي يتجلى من خلال النظر في الأرقام السابقة كما تستدعي هذه البيانات إعادة التفكير في طبيعة الخدمات الصحية خاصة في إطار عمليات الإصلاح الصحي إذ أن البرامج الصحية الحالية ترتكز في غالبيتها على معالجة الأمراض المعدية وعلى الوقاية ولم تأخذ بعين الاعتبار الارتفاع في الأمراض غير المعدية والمزمنة والتي تتطلب استثمارا كبيراً في التجهيزات وفي تكوين الأطر الصحية وفي وجود طرق علاجية مختلفة وإعداد البرامج الصحية والاجتماعية اللازمة لتلبية الطلب على الخدمات الصحية وخدمات الصحة الايجابية.

المراجع:

برنامج رئيس الجمهورية الانتخابي
برنامج الحكومة لعام 2009م
وثائق المنتدى العربي للسكان بيروت 2004م
حافظ شقير - التحول الديموغرافي في الدول العربية واثارة

ما هي مخاطر وأضرار الزواج المبكر؟

للزواج المبكر العديد من المخاطر والأضرار الصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية وتعتبر مخاطر الحمل المبكر أحد أبرز المخاطر الناجمة عنه، وقد يؤدي الحمل المبكر إلى زيادة نسبة التعرض لمضاعفات الحمل مثل فقر الدم وتسمم الحمل وهو ارتفاع ضغط الدم أثناء فترة الحمل وقد يؤدي إلى مضاعفات خطيرة للأم والجنين.

كما أن الولادة المبكرة لها تأثيرها المباشر على زيادة نسبة وفيات الأطفال حديثي الولادة، بالإضافة إلى أنجاب مواليد ناقصي الوزن وهو ما يجعل هؤلاء المواليد أكثر عرضة للمخاطر الصحية، كما قد يؤدي الإنجاب المبكر إلى زيادة معدلات الإجهاض وإلى زيادة الإصابة بالعدوى البكتيرية مثل حمى النفاس نتيجة لضعف مقاومة الجسم وسوء التغذية.

أما عن الأضرار الاجتماعية للزواج المبكر فهي عديدة ولكن أبرزها يتمثل في تحمل الزوج أو الزوجة مسؤولية اجتماعية قد تكون أكبر من أن يستطيعا تحملها، وعدم القدرة على القيام بمسؤولية رعاية وتربية الأطفال كما يجب، عدم معرفتهما بحقوقها وواجباتهما نحو أنفسهما وأطفالهما مما يؤدي إلى القلق وعدم الأمان وتعرضهما للضغوط النفسية والنفور من بعضهما، بالإضافة إلى زيادة المشاكل الزوجية التي قد تؤدي في الغالب، إلى الطلاق.

أما عن الأضرار الاقتصادية فأنها عديدة ومن أبرزها أنه غالباً ما يسهم الزواج المبكر في عدم إكمال احد الزوجين أو كلاهما التعليم مما يؤدي إلى تقليل فرص الحصول على عمل ملائم ومجدي، كما ويعتبر الزواج المبكر عائقاً لتنمية المعارف الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى زيادة العبئ المعيشي للأسرة نتيجة زيادة عدد أفراد الأسرة بسبب الحمل المبكر وبالتالي زيادة معدلات الفقر في المجتمع وخلافه.